اقائمان الزيدان فتعين ان يكون الزيدان مبتداء وقائمان
خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان فتعين حينئذ ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد
ويجوز فيه الامران اعني كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها
سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة مقدما
عليه والرابع الخبر قدمه لكونها مناسبا للمبتداء اصلا بخلاف
سائرها وهو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به غير الصفة
المذكورة نحو قائم في قولك زيد قائم ويجوز تعدده لفظا بلا عاطف
من غير تعدد المبتدا لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل واحد
نحو زيد قائم وزيد ضاحك اكل ويجوز ايضا بالعطف ويكون
الخبر جملة اسمية كانت او فعلية وان كان الاصل فيه مفردا نحو زيد
ابوه قائم او قام فلا بد حينئذ من عايد يربطها الى المبتداء لانها
من حيث هي مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها فاذا قصد ان يجعل
جزءا من الكلام لا بد يربطها الى الجزء الاول والعايد ضمير غالبا وقد
يكون اسم اشارة كقوله تعالى والذين كفروا باياتنا اولئك
اصحاب النار والاشتمال على المبتدا كقوله تعالى انه من يتق ويصبر فان
الله لا يضيع اجر المحسنين اي اجره فالمحسنين عام لمن يتق ويصبر
ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على راي ووضع الظاهر موضع المضمر
نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي وكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو الله
احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه والسمن منوان منه بقرينة ان بايع
البر والسمن لا يشتري غيرهما فتامل نحو محمد خاتم الانبياء والمرسلين
اي اخرهم الذي ختمهم او ختموا به على قراءة عاصم بالفتح في قوله تعالى

تعالى وخاتم النبيين عليهم السلام وفي ذكره اشارة الى جواز تقديم
الخبر لافادة الحصر ولما فرغ من اصل المرفوعات شرع في ملحقاتها فقال
والخامس اسم كان واخواته وهو المسند اليه بعد دخولها صرح لفظ
كان وعطف اخواته لاصالته وكثرة اقسامه واستعماله وحكمها حكم
الفاعل في انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على
عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا او مظهرا وفي
كون المضمر مستترا او بارزا او غير ذلك وانما قدمها على خبر باب ان لان
عاملها فعل وعامله شبه الفعل او ان اسم مقدم على الخبر او ان الاسم في
الاصل مبتداء وهو مقدم على الخبر حقيقة او حكما لانه محكوم عليه اول
كان معنى كان خمسة وكان حروف المشبهة بالفعل ستة ناسب ان يكون
اسم كان خامس القسم وخبر باب ان سادسه ولم يذكر البعض اسم كان من
المرفوعات لانه عنده فاعل وفيه نظر لاختصاصه باحكام لا يكون في
الفاعل منها ان الفعل يتم مع فاعله وليس كذلك كان الناقص
ومنها ان الفاعل يقام مقام المفعول وليس كذلك اسم كان نحو كان الله
عليما حكيما اي محيطا بكل شيء عليما من الجزئيات والكليات والموجودات
والمعدومات والممكنات والمستحيلات والذوات والصفات
بعلم قديم لم يزل موصوفا به على وجه الكمال لا بعلم حادث حاصل في ذاته
بالقبول والانفعال والتغير والانتقال كما هو تفصيله فتذكر والحكيم
بمعنى ذو الحكمة وهي كمال العلم واتقان العمل او فعيل بمعنى الفاعل فهو
مبالغة الحاكم فانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا معصية لحكمه
او بمعنى المفعل اي الذي يحكم الاشياء ويتقنه والسادس خبر باب
ان بالكسر ذكرها للاصالة يعني ان كان ليت ولعل وهو المسند بعد
دخول هذه الحروف قدمه لكون عامله اصلا وعامل ما بعده

Copyright © King Saud University